٣ ـ التسليف الزراعي :

كانت مؤسسة الاقراض الزراعي والمنظمة التعاونية الاردنية هما المصدر الاساسي للتسليف الزراعي في الضفة الغربية قبل الاحتلال. فكانت فروع مؤسسة الاقراض الزراعي منتشرة في انحاء الضفة الغربية وتقدم القروض المتوسطة والطويلة الأجل لمختلف الاهداف والمشاريع الزراعية.وكانت المنظمة التعاونية تقدم القروض للجمعيات التعاونية في الضفة والتي يبلغ عددها ١٧٧ جمعية. وكانت القروض تقدم بأسعار فائدة بسيطة وشروط سهلة.

وقد توقفت اعمال جميع مؤسسات التسليف الرسمية وشبه الرسمية بعد الاحتلال مباشرة، فقد اقفلت جميع فروع مؤسسة الاقراض الزراعي، وجميع الجمعيات التعاونية للتسليف الزراعي التابعة للمنظمة التعاونية الاردنية. واوقفت جميع البنوك التجارية خدماتها واضطر المزارعون الذين كانوا بحاجة الى قروض زراعية الى اللجوء الى مصادر اقراض غير رسمية.ولا يوجد حتى الآن جهاز تسليف زراعي رسمي او شبه رسمي يهتم بالتنمية الزراعية، كما ان سلطات الاحتلال لم توافق على انشاء اية مؤسسة مالية محلية لتعبئة الموارد الداخلية واستثمارها في مجال التنمية سواء للزراعة او غيرها.وفي الوقت نفسه قامت بفتح فروع للبنوك الاسرائيلية التي تتقاضى فوائد باهظة لا يستطيع المزارع تحملها.

كما ان سلطات الاحتلال وضعت العقبات امام المؤسسات الانمائية الدولية لتوظيف الاستثمارات في الاراضي المحتلة كجزء من برنامج انمائي شامل للمساعدة في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للسكان.

٤ ـ الجمعيات التعاونية الزراعية :

يبين الجدول (١٠) الجمعيات التعاونية الزراعية في الضفة الغربية حتى ١٩٧٩/١٢/٣١. ونلاحظ من الجدول ان عدد الجمعيات التعاونية الزراعية قبل الاحتلال بلغ (١٧٧) جمعية، بينما كان عدد الجمعيات التي تأسست منذ الاحتلال في ١٩٦٧/٦/٥ (٢٥) جمعية فقط.

وهذا يبين لنا مدى ضعف الحركة التعاونية في الضفة الغربية في ظل الاحتلال. بالاضافة الى حرمان جميع الجمعيات من القروض التي تمنحها المؤسسات المتخصصة في الضفة الشرقية.

٥ ـ تسويق المنتجات الزراعية في الضفة الغربية :

لقد تم في الكنيست الاسرائيلي في آب سنة ١٩٦٨ التصويت لصالح قرار التجارة مع المناطق المحتلة، وقد بدأ تنفيذ هذا القرار بالغاء الحواجز الجمركية على تصدير المنتجات الاسرائيلية لهذه المناطق،بينما لا يسمح بتصدير منتجات الضفة الغربية الزراعية الى اسرائيل تجنبا لمنافسة الانتاج الزراعي الاسرائيلي.ولا تتخذ الحكومة الاسرائيلية اي اجراء لضمان استمرارية الانتاج الزراعي في الضفة الغربية.

وقد حدثت بعض التغييرات الاساسية في سوق المنتجات الزراعية في الضفة الغربية من اهمها : ـ

١ ـ فتح اسواق الضفة الغربية امام المنتجات الاسرائيلية بحيث اصبح من المتعذر على مزارع الضفة

الغربية منافسة المزارع الاسرائيلي لما يتمتع به الأخير من كفاءة في الانتاج ودعم في القروض واسعار البيع.

٢ ـ رفع العراقيل امام مزارعي الضفة الغربية من بيع انتاجهم في الأسواق الاسرائيلية بحجة المحافظة على الأمن وحماية الانتاج الاسرائيلي من الاغراق.

٣ ـ اتبعت اسرائيل «سياسة الجسور المفتوحة» بين الضفة الغربية والضفة الشرقية من الاردن. وسمحت بتصدير مختلف منتجات الضفة الغربية الى الشرقية ولكنها في الوقت نفسه وضعت عراقيل وصعوبات كثيرة امام دخول منتجات الضفة الشرقية الى الضفة الغربية كفرض رسوم جمركية واجراءات معقدة ومطولة من تفتيش وغير ذلك.

كما ان عدم وجود المرافق التسويقية الاساسية الكافية وغيرها من المرافق الأخرى ذات العلاقة، خاصة وحدات تصنيف المنتجات وتعبئتها وتغليفها وتخزينها في البرادات تسبب مشاكل خطيرة تواجه مزارعي الضفة الغربية

وليس ذلك فقط، ولكن هناك مشكلات اخرى يواجهها القطاع الزراعي في الضفة الغربية وتتمثل بسلسلة الاجراءات التي فرضتها سلطات الاحتلال من اجل التضييق على الزراعة المروية تحت ستار دواعي الأمنية.ومن أهم هذه الاجراءات:

١. منعت السلطات الاسرائيلية المزارعين العرب من استخدام مياه نهر الاردن حيث قامت في اوائل الاحتلال بنسف (١٤٠) مضخة كانت مركبة على الضفة الغربية للنهر وفي نفس الوقت سمحت للمستوطنين الاسرائيليين في شمال وادي الاردن بضخ المياه من النهر لاستعمالها في ري بعض المحاصيل وذلك في المشروع الذي يعرف بمشروع مياه جلجال.

٢. اغلاق مساحات واسعة من اراضي الاغوار الشمالية وغيرها بدواعي الأمن وتقدر المساحة المغلقة والواقعة شمال خط نابلس/دامية فقط بحوالي (٨٠) الف دونم معظمها من الاراضي المروية.

٣. اجبر عدد من المزارعين على مبادلة اراضيهم بأراض اخرى من املاك الغائبين بدواعي امنية ولكن معظمهم رفض الاجراء مما اضطرهم الى ترك اراضيهم والبحث عن اعمال اخرى.

٤. قامت السلطات العسكرية الاسرائيلية في مطلع صيف ١٩٧٩ بتجريف وهدم قنوات الري الحاذية لكثير من اراضي الحمضيات والموز في منطقة الجفتلك وقامت بتسييجها كحزام أمني معرضة بذلك مساحات واسعة من تلك المزروعات للجفاف والتلف.

٥. اتخاذ مواقف سلبية تجاه الاراضي الحرجية،اذ لم تكتف سلطات الاحتلال بعدم تشجيع عمليات التحريج بل قامت بازالة مساحات كبيرة منها لاقامة المستوطنات على تلك الاراضي، ومن اهدافها في ذلك تسهيل تسرب المياه السطحية والجوفية من الضفة الى المناطق الساحلية في اسرائيل، هذا بالاضافة الى تقنين الضخ من الآبار التي ما زالت عاملة.

٦. عرقلة اعمال الجمعيات الخيرية الاجنبية التي تقدم خدماتها للمزارعين العرب في المناطق المحتلة والعملية دون قيام هذه الجمعيات بتنفيذ مشاريعها ومن هذه الجمعيات اونروا والكويكرز وسيرا واللانونيت وغيرها. وكمثال على ما تتعرض له هذه الجمعيات من مضايقات ما جاء في التقرير الذي قدمه الدكتور بيتر جوبستر مدير الجمعية الاميركية لمساعدة اللاجئين في الشرق الأدنى (انيرا)